التحولات العالمية المعاصرة ورهانات التنمية في الجزائر

د. صـــولـــة فـــيروز

جامعة تبسة– الجزائر

الملخص :

يشهد العالم مع مطلع الألفية الثالثة تحولات لم يشهدها من قبل أهمها: التطور العلمي والتكنولوجي، والتغيرات السكانية والبيئية والأزمات الاقتصادية المتعاقبة، ونزعات أمنية ومسلحة مختلفة... هذه المتغيرات سوف تؤثر من دون شك على مستقبل التنمية للبلدان العالم خاصة منها الدول النامية، ومن ثم كان على الجزائر أن تقوم جاهدة لاستغلال أفضل الامكانيات لتتحدى هذه تحولات ومنها: الاستثمار في الطاقات المتجددة، وحس الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الفلاحة، والحفاظ على الأمن القومي والوحدة الوطنية، وإصلاح المنظومة التربوية بما يتماشى والتطور العلمي ومتطلبات السوق، ودعم التنمية السياحية، وكل هذا يمكن أن يتحقق بتوفر قيم المواطنة لدى مختلف الفئات الاجتماعية.

Summary:

The world is witnessing the dawn of the third millennium shifts not seen before: scientific and technological development, environmental and demographic changes and successive economic crises, and various armed and security trends. These variables will influence without a doubt on the future of world development, especially in developing countries, and then had to Algeria should strive to exploit the best possibilities to challenge these shifts: invest in renewable energies and investing in small and medium enterprises including agriculture, maintaining national security and national unity and reform of educational system in line with scientific development and market requirements, and support tourism development, and all this can be achieved by providing citizenship values among different social groups.

تمهيد:

التنمية والعولمة تحدي كبير يواجه الكثير من دول العالم، سيما الدول النامية حيث أصبح للتنمية متغيرات عدة تتجدد وفقها، ومن بين هذه المتغيرات نجد العولمة والتحولات العالمية التي تطرأ على مختلف المجلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.وعالمنا المعاصر يشهد تحولات سريعة التغيير لم يشهدها من قبل، لقد مست هذه التحولات مختلف الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والعلمية، والبيئية...إلخ، وأصبحت هذه التحولات من أهم الاهتمامات التي تفرض على دول العالم تخطيط يتماشى ومتطلبات الوطنية والدولية، وبما أن الدول النامية تسعى لتحقيق التنمية الوطنية المحلية لمجتمعاتها، أصبحت التنظيمات العالمية تفرض مبادئ وأسس مشتركة للتنمية العالمية كالبيئة والتنمية البشرية عامة، بل أصبحت ضرورة وحتمية لا بد منها تضفيها على الدول العضوة في الأنظمة العالمية اقتصادية أو سياسية.

ففي حين تطالب مجتمعات العالم النامي حكوماتها الوطنية بتوفير وتلبية الاحتياجات الفردية والاجتماعية المتنوعة في مختلف المجالات، تجد هذه الحكومات في المقابل متطلبات أخرى عالمية وتحولات عالمية أيضا تؤثر على نشاطها التنموي وتؤثر فيه؛ والجزائر من بين الدول التي انتهجت النظام الليبرالي الاقتصادي والسياسي كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدل النظام الاشتراكي الذي تبعته مشاكل مختلفة جراء سوء التخطيط والتسيير منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينات، ويرجع المحللين الاقتصادين أن المشكل الكبير في هذه المرحلة هو اعتمادها على عائدات المحروقات في تمويل معظم العمليات التنموية التي كانت مبرمجة في تلك المخططات. فمنذ تبنيها سياسة اقتصاد السوق الحر، والاندماج مع مختلف المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي باتت تواجه العديد من التحديات داخلية كانت أو خارجية؛ بداية بالمديونية التي لحقت أزمة انخفاض أسعار البترول، ثم التحولات السياسية والاجتماعية الأمنية التي لحقت بالبلاد، ... وها هي اليوم بعد تبنيها النظام الاقتصادي الجديد تواجه أزمة مالية أخرة جراء الانخفاض المتتالي لأسعار البترول منذ 2014 حتى اليوم، وانتشار للبطالة بين فئة الشباب وتراجع أسعار الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية . كما أصبحت الجزائر محاطة بالكثير من المخاطر الأمنية في ظل تزايد النزاعات المسلحة في الدول المجاورة واندلاع العديد من الثورات الشعبية العربية لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ومن ثم فإن هذه التحولات تضع العديد من التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مجريات التنمية من أجل النهوض بالتنمية الوطنية في مختلف المجالات خاصة منها الاجتماعية والاقتصادية، في الاطار الوطني المحلي وكذا العالمي.

وعليه نحاول في هذه المقال نوضح أهم هذه التحولات التي يشهدها العالم اليوم، وما هي التحديات التي تواجه التنمية في الجزائر؟

أولا:التحولات العالمية المعاصرة

يعرف العالم منذ عشرات السنين تغيرات عدة على المستوى العالم أجمع ولعل أهم ما أصبح يعرف اليوم بالعولمة بات واضحا ومفهوما لدى الكثيرين على المعمورة، وتتجسد جملة التحولات العالمية في العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية...إلخ، لا يمكن حصرها في هذه الورقة البحثية، وإنما انتقينا أهم المتغيرات العالمية التي تؤثر بأي شكل من الأشكل على مستقبل التنمية في دول العالم النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص.

1- التغير الاجتماعي في ظل العولمة:

أ- العولمة السياسية والاقتصادية: على الرغم من أن دانيال بيل قد أشار منذ منتصف السبعينيات إلى فكرة نهاية الايديولوجيا، فإنها بدأت تتحقق كواقع منذ بداية التسعينيات مع انهيار المعسكر الاشتراكي كما أشار إليها فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ أن الرأسمالية هي قمة

القيم التي تعبر عن نهاية الكمال الانساني، وأصبح على الكثير من الدول أن تقتنع أن الرأسمالية أصبحت تمثل الايديولوجيا العالمية الملائمة لعالم المستقبل[1].

إذا يقول: "واذ تقترب البشرية من نهاية الألفية الثانية بعد الميلاد، نتبين أن الأزمة المزدوجة في الشمولية وفي التخطيط المركزي الاشتراكي لم تترك غير منافس واحد في حلبة المصارعة، باعتباره الأيديولوجيا التي يمكن أن يقتنع العالم كله بصلاحياتها، ألا وهي الديمقراطية الليبيرالية، ومبدأ الحرية الفردية وسيادة الشعب. ويشير إلى أن الدولة الديمقراطية تكون ديمقراطية إن هي أعطت شعبها حق الاقتراع العام المتكافئ للمواطنين البالغين.

وأشار فوكوياما إلى أن فترة تحول الدول إلى الديمقراطية الليبيرالية ستمر بظروف قاسية نتيجة تحول اقتصاداتها، كما لا يمكن للديمقراطيات الجديدة أن تكون آمنة من الأخطار، خاصة في فترة التحول الحديث للديمقراطية فيها[2].

ب- التطور العلمي والتقني والتكنولوجي وثورة الاتصال: أما الثورة الصناعية الثالثة تركز على التحكم في العقل الإنساني وتنميته، وتعتمد على ثورة المعلومات والتدفق اللامتناهي واللامحدود للمعرفة والأفكار، تمثل أهمها في ثورة المعلوماتية وثورة التكنولوجيا الحيوية المطبقة في مختلف المجلات الصناعية والحيوية والزراعية...إلخ[3].

ويشير فرانسيس فوكوياما أن الخط الثاني من التقدم سيتمثل في تطبيق التقنية الحيوية على البشر، على الرغم من أن التطور المغامر الذي تطمح إليه الدراسات الحديثة للدول المتقدمة لا يزال نظريا؛ إلا أن سرعة التقدم التقني والتكنولوجي أو البيولوجي الحيوي ليس بالأمر السهل، بل تتحكم فيه عدة اعتبارات سياسية وأخلاقية كما تتحكم فيه آليات العولمة.[4]

ويعطي فوكوياما اشارة إلى التطورات في التقنية الطاقوية التي لحقت بتطوير المنتجات النووية كيف كانت محظورة في القانون الدولي والوطني لكنها أصبحت ممكنة في الوقت الحاضر لبعض الدول فقط، خاصة بعد إدراك الخطورة البيئية التي تهدد البشرية إثر الاستعمال المفرط للطاقة التقليدية. وقول فرانيس فوكوياما: "الطريقة الوحيدة في انتشار التقنية في ايجاد اتفاقيات دولية بشأن القواعد المقيدة للتقنية، والتي سيكون التفاوض عليها أمرا صعبا بصورة غير عادية، وربما كان تطبيقها أصعب، في غياب مثل هذه الاتفاقيات الدولية فإن أية أمة تختار تنظيم نفسها ستمنح الفرصة للدول الأخرى لتتفوق عليها"[5].

إن طرح فوكوياما في كتابه مستقبلنا بعد البشرية حول استخدامات التقنية يشير إلى أن تطور أي تقنية لا يمكن المصادقة عليها دوليا وحتى وطنيا بسهولة، لطالما المجتمع الدولي أصبح يحكمه قانون دولي كذلك، كما كان طرحه يحمل تناقض خاصة حين قارن بين الدول الكبرى التي تغلبت على الفوز بالتق-دم التقني والدول الأخرى التي فشلت في ذلك، وجملة الأمثلة التي طرحها هنا تشير

أيضا أن التطور التقني والعمل به سيكون سهلا فقط على الدول التي تتسابق على استغلال هذا التطور وهي الدول الغنية والكبرى، بما في ذلك الو.م .أ.

وعليه فإن على الدول أن تملك مكانة اقتصادية وسياسية مرموقة حتى تتمكن من توظيف واستغلال التقدم التقني، وأن تستعمل الذكاء الاستراتيجي في استثماره، كما يجب عليها أن تتخلى عنه في الكثير من الأحيان حين يكون ذلك سببا في خسارتها الامتيازات الاقتصادية والسياسية القومية على حسابه كما هو الحال في الاستغلال النووي.

2- القضايا الأمنية والدولية:

كما تجسدت التحولات العالمية أيضا في الصراعات الاقليمية خاصة تلك النزاعات التي تتدفق على دول العالم الثالث، فقد أشار المحللين الاجتماعيين منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، أن الحكومات في ظل التحولات العالمية الجديدة سوف تعرف تغيرا في الوظائف التقليدية التي كانت تؤديها، كما يصبح من الضروري تحليل آليات الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم لابد لها أن تؤدي أدوار جديدة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار توقعات ثورة الاتصال وحركات الشباب، واتجاهات الأحياء الديني والقومي والعرقي في مناطق مختلفة من العالم الثالث.[6]

ا- **الأمن القومي والنزاعات المسلحة:** إن التوازن بين الحرب والسلم في القرن الواحد والعشرين، يعتمد على الاستقرار الداخلي وتجنب النزاعات المسلحة بحيث من السهل أن تتحول النزعات الداخلية إلى نزاعات عنيفة، ولكن الخطر الأهم للحرب يكمن في تورط دول أو قوى عسكرية فيها.هذا ويصرح المختصين والمحللين أن الدول التي تتمتع باقتصاديات مستقرة وتوزيع للثروة على السكان ستكون أقل عرضة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية من الدول الفقيرة التي ينخر جسدها قدرا كبيرا من عدم المساواة والاضطرابات الاقتصادية، ذلك أن ما يقع من ازدياد مهول في عدم المساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي سيقلل من فرص السلام.[7]

وحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 : بأن يتكبد الأفراد، والمجتمعات، والبلدان تكاليف باهظة جراء النزاعات المسلحة، فإلى جانب الخسائر في الأرواح، تلحق النزاعات المسلحة خسائر فادحة بسبل العيش، كما تؤدي إلى حالة من انعدام الأمن، وتعطّلُ الخدمات الاجتماعية وعمل الأسواق والمؤسسات. ويمكن للنزاعات أيضًا أن تتسبب في نزوح عدد كبير من السكان، ففي أواخر عام 2012 ، قارب عدد النازحين قسرًا بسبب النزاعات أو الاضطهادات 45 مليون شخص، وهو العدد الأكبر منذ 18 عامًا.

ومعظم النزاعات المسلحة الدائرة في العالم هي نزاعات داخلية أو نزاعات متزايدة بين جماعات وليس بين دول، ومع تراجع عدد النزاعات الداخلية عمومًا، يزداد عدد النزاعات الداخلية التي تتخذ بعدًا دوليًا، أما النزاعات بين الدول، فقد شهدت تراجعًا بعد انتهاء الحروب الاستعمارية والحرب الباردة.

وتقع النزاعات المسلحة لأسباب مختلفة، وفي ظروف مختلفة، إلا أن النقص في التنمية، والمظالم المتمادية، بما في ذلك بقايا النزاعات السابقة، وريع الموارد الطبيعية، هي من العوامل التي تغذي النزاعات المسلحة.[8]

ب- استعراض قوة السلاح: إن الانشغال الشديد بالقوة وتعظيمها من شأنه أن يضع الدول المتنافسة في مأزق لا تستطيع التخلص منه، ويدفع بالدول الى سباق اكتساب الأسلحة لغرض الدفاع دونما اعتبار لأية قيم اجتماعية أو اقتصادية، وتصبح غاية الدولة العسكرية الإبقاء والحفاظ على هذا النظام ومن ثم يتم تكريس مظاهر تبعية العالم الثالث للدول الكبرى وذلك بخلق صراعات اقليمية وصراعات داخلية تُبقي دول العالم الثالث بحاجة مستمرة وملحة الى التكنولوجيا العسكرية للدول العظمى. إن تهافت الدول على شراء هذه الأسلحة يؤدي الى صراعات اجتماعية تشكل اليوم أكثر من 90% من الصراعات في العالم الثالث. حيث تكون البداية الحصول على الأسلحة من أجل مقاومة التهديدات والأخطار الخارجية ولكنها تنتهي الى استخدامها في قمع أي إصلاح اجتماعي أو أي محاولة لتوجيه أموال الدولة في تطوير التنمية الإجتماعية والإقتصادية. وهذا يعني الوقوع في مصيدة سباق التسلح مما يسبب مشكلات أمنية على حساب التطور الثقافي والإجتماعي والصحي والسياسي فضلا عما يسببه من تبعية عسكرية وفنية للدول المصدرة للسلاح.[9]

ج- تداعيات العولمة على الامن القومي: سمح نظام العولمة للولايات المتحدة وقوى دولية باعتماد سياسات غير مقيدة بحدود الولايات المتحدة تحت باب "مكافحة الارهاب" هذه العبارة أثارة الكثير من الجدل والخلافات حتى داخل الولايات المتحدة وحليفاتها في الاتحاد الأوربي والمنطقة، لترسم مفهوم أميركي جديد للأمن القومي الأميركي يتمثل بنشر القوات الاميركية أو التواجد الأميركي الإستخباري أو بأشكاله الأخرى. أما أقليميا فإن مخاوف ايران من التهديدات الاميركية دفعتها الى نشر قواتها في المياه الإقليمية والتمدد عسكريا في سوريا والجزر الثلاث(أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) والقيام بالعديد من المناورات العسكرية، وتعدى الأمر الى خارج المياه الإقليمية لاصطياد طائرات التجسس الأميركية بدون طيار على مقربة من مجالها الجوي، واتسعت العولمة لتشمل الحرب الالكترونية المعلوماتي في العالم.[10]

3- التحولات الاقتصادية والمالية:

أ- انعدام الاستقرار المالي: خلال العقود القليلة الماضية، واجه العالم أزمات مالية عميقة ومتكررة أكثر من ذي قبل، وقد امتدت آثار هذه الأزمات بسرعة كبيرة إلى قطاعات اقتصادية أخرى، ما أشاع جوًا من عدم اليقين، وأثر على سبل العيش، وزعزع الاستقرار الاجتماعي.

ففي 15 سبتمبر 2008 ظهر تماما العلاقة الوطيدة والقوية بين تعثر العملاء وتعثر البنوك ودخولها في أزمة سيولة فإفلاس، ولأن الاقتصاد الأمريكي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، ويؤثر مباشرة على أكثر من خمسين اقتصاد في العالم، تحولت الأزمة الأمريكية للرهن العقاري إلى أزمة مالية

عالمية، كانت آثارها حادة على دول العالم بالأخص الدول المتقدمة، وطالت تداعيات العديد من القطاعات الاقتصادية فأدت إلى إفلاس العديد من شركات وبنوك، وانهيار البورصات، وتذبذب أسعار العملات والذهب وانخفاض أسعار البترول، وتدهور التجارة الدولية، وارتفاع معدلات البطالة وظهور حالات الركود وبوادر الكساد، وقد أجمع الكثير على أنها أزمة القرن الواحد والعشرين.[11]

وخلال الأزمة الأخيرة، ازداد عدد العاطلين عن العمل في مختلف أنحاء العالم بحوالي30 مليون شخص بين عامي2007 و 2009 ، مع الإشارة إلى أن معدلات البطالة الحالية لا تزال أعلى بكثير من المستويات التي كانت عليها قبل اندلاع الأزمة.

ويمكن للصدمات الاقتصادية أن تترك آثارًا سلبية طويلة الأمد، لا سيما في حال أغرقت العالم في دوامة من التنمية البشرية المنخفضة والنزاعات.[12]ويصرح كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي: أن الفرط في المديونية والرفع المالي في الاقتصاديات المتقدمة، هو من أهم أسباب الأزمة، فقد اشتركت المؤسسات المادية في ممارسات ضخمت المخاطر واخفت حقيقتها، بينما استدانت الأسر المعيشية أكثر من اللازم، وتفيد التجارب بأن التجاوزات (التي تقترن فيها أزمة المساكن بالأزمة المالية) تستغرق وقتا طويلا حتى تنحسر، وأنها تقتضي إجراءات حاسمة.

فقد اتخذت الحكومات في عام 2008 إجراءات جريئة لمنع وقوع انهيار كارثي في الطلب، من بينها استخدام الموارد العامة لإعادة رسملة المؤسسات المالية، وقامت كذلك بتقوية التنظيم المالي وتعزيز قدرات المؤسسات المالية ومواردها، لكن كان ذلك بشكل نسبي.ومن بين التدابير أيضا: تغيير معدل نمو المستحقات الاجتماعية أو تكاليف الرعاية الصحية أو معاشات التقاعد؛ والعمل على تخفيف حدة الضغوط على الميزانيات العمومية التي تعاني منها الأسر والبنوك والحكومات، كما ستسهم الاصلاحات الهيكلية حتما في تعزيز الانتاجية والنمو مع مرور الوقت.[13]

4- الكوارث الطبيعية والتحولات المناخية:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الكوارث الطبيعية، فقد شهد العالم 82 كارثة طبيعية في الفترة من 1901 إلى 1910، وشهد أكثر من 4,000 كارثة في الفترة من 2003إلى 2012؛ وما يثير القلق هو ارتفاع وتيرة الكوارث الهيدرولوجية وتلك المرتبطة بالأرصاد الجوية، وصحيح أن عدد الوفيات على أثر الكوارث الطبيعية في تراجع إلا أن عدد المتضررين منها في تزايد.

ومع تغير المناخ تزداد الأحداث المناخية الشديدة حدة وكثافة، من موجات الحر، والفياضانات، والجفاف والأمطار الغزيرة، ويترتب على هذه الأحداث تكاليف اجتماعية واقتصادية مرتفعة جدًا، وتثبت أدلة علمية مسؤولية البشر عن ارتفاع درجة حرارة الجو، وارتفاع مستويات سطح البحر، وبعض الأحداث المناخية الشديدة، وينذر الاحترار العالمي باحتمال وقوع خسائر جسيمة، وواسعة النطاق، ولا يمكن التعويض عنها.

ومن الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من التعرض لهذه المخاطر، بما في ذلك التوصل إلى إجماع عالمي حول مفاوضات تغير المناخ في سبيل المضي في التنمية البشرية وتحقيق استدامتها.[14]

5- النمو السكاني في العالم:

وتشير تقديرات مكتب تعداد الولايات المتحدة أن عدد سكان العالم تجاوز 7 مليار في 12 مارس 2012، ووفقًا لتقديرات مستقلة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، تجاوز عدد سكان العالم 7 مليار في 31 أكتوبر 2011. [15]

يؤدي التركيب السكاني دورا بالغا في الخطورة في حياة جميع المجتمعات، ولا سيما ما يتعلق منه بالفئات العمرية، خاصة في البلدان النامية والأقل نموا، قياسا على البلدان الصناعية والمتقدمة، وعلى سبيل المثال فإن نحو 45% من السكان هم من دون الخامسة عشر من العمر، بينما لا تتجاوز أعداد هذه المرحلة العمرية ربع السكان في المجتمعات الصناعية، ويعني ذلك أن التوزيع العمري في البلدان النامية يزيد من حدة المصاعب والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، فالأطفال في هذه السن يستنفذون مستويات عالية من الموارد في مجال الصحة والتعليم، في الوقت الذي لا يكونون فيه منتجين على الصعيد الاقتصادي.

وستكون للتغيرات الديمغرافية آثار مهمة، ويتوقع عدد من المراقبين أن تستقر هذه التغيرات عن فورات وأزمات اجتماعية حادة، ولا سيما في الدول النامية التي تواجه الانتقال الديمغرافي هذا.[16]

ثانيا: تقييم المسار التنموي في الجزائر قبل الدخول في الاقتصاد العالمي

توقعت دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، في وقت سابق، أن يرتفع عدد السكان الجزائريين من 39 مليون في 2013 إلى 46.5 في العام 2025 قبل أن يستقر العدد في حدود 55 مليون بين سنتي 2050 و2100؛ هذا، بنسبة زيادة سكانية 17٪ - 18٪ بين عامي 2025 وعام 2050. كما أن متوسط العمر لدى سكان الجزائر سيرتفع من 27 سنة في عام 2013 (مقابل 17 في عام 1980) إلى 36.3 سنة في 2050[17].

ففي هذه الحالة علينا أن ندرك تماما ما هي الاحتياجات السكانية المختلفة في شتى المجالات، فقد أدت الزيادة السكانية المتزامنة مع الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار البترول في منتصف الثمانينات، وكذا النزوح الريفي في المدن وتوسع البناء العمراني على حساب الأراضي الزراعية، والعديد من المشكلات الاقتصادية وحتى السياسية إلى بداية تأزم الوضع الاجتماعي للجزائريين مرة أخرى بعد الاستقلال بأكثر من 20 سنة، الحكومة الجزائرية لم تكن تهيئ لتخطيط استراتيجي متكامل يستجيب لمتطلبات المواطنين في شتى الأعمار خاصة في ظل انهيار لأسعار البترول وكذا المبادرة في الاصلاح والاقتصادي والسياسي للبلاد.[18]

ورغم التعديلات الهيكلية التي طرحتها الجزائر فيما بعد من خلال عدة برامج هيكلية اقتصادية والتي كانت تهدف إلى: البحث عن التوازنات الكلية المالية، التخفيف من حدة البطالة، إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها، وانتعاش قطاع الصناعات، تنوع الصادرات خارج مجال المحروقات، التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والانتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية، وذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر بـ: 9.2% سنة 1993[19].

فبعد أن تجاوزت الجزائر خدمات الديون في نهاية 1998 إلا أن تدهور أسعار النفط في نفس السنة كشف عن مخاطر الاعتماد الكلي على المحروقات، واتسمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بزيادة وتيرة العنف، وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وفي ظروف وصل فيها عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول سداسي من سنة 1998 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية حوالي ستة ملايين شخص أي ما يعادل 22% من سكان الجزائر ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 28.86% مقابل ما يقرب من 9% من سنة 1998.[20]

ورغم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر منذ الألفية الثالثة والتي تطمح من خلالها استرجاع المكانة الدولية اقتصادية والاجتماعية للجزائر والتي تجسدت في المخططات التالية: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنه الهياكل الاقتصادية، و كأولويات هذا البرنامج تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر، القضاء على البطالة، والاهتمام بالسكن، وتوزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.[21]

برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ثم برنامج التنمية الخماسي 2010-2015 (الاستثمار في الموارد البشرية والتي تركزت أشغاله بشكل خاص على تنمية الموارد البشرية وتجسدت هذه الأخيرة في الاستثمار في المنشآة القاعدية التربوية التعليمية في مختلف الأطوار والتخصصات، والمنشآة الصحية والثقافية والخدماتية...إلخ.[22]

فرغم مجموعة الانجازات التنموية التي حققتها مخططات الانعاش الاقتصادي، خاصة أن تخسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل ايجابي على تطور باقي المؤشرات، إلا أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين يرون أن السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال تفتقد إلى مسألة الابداع في التخطيط، وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بحدة أكثر من أي وقت مضى.

فالاقتصاد الوطني من خلال الإنتاجية المتوسطة للعامل متواضع جدا خلال فترة 2006-2009 المأخوذة هنا كعينة، باعتبار أن النمو خارج المحروقات كان الأهم أثناءها، إذ أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كان حوالي مليون دينار في المتوسط؛ وباعتبار أن قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2% من مجموع اليد العاملة النشطة، فإن مساهمة العامل

الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يمكن تقديرها في المتوسط بحوالي 628 ألف دينار في السنة. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإن إنتاجية العمل في الجزائر ظلت في تناقص مستمر منذ عدة عقود، وذلك مقارنة بدول المنطقة وبالشركاء التجاريين للبلاد، وهذا من شأنه التأثير على تنافسية الاقتصاد، حسب الصندوق.[23]

ومع تراجع وتذبذب أسعار البترول منذ منتصف 2014 بدأت مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تطرق باب الحكومة وتناقش البدائل الاستراتيجية الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتزامنت بوادر هذه الأزمة المالية الأخيرة مظاهر مختلفة من الأزمة الاجتماعية من خلال تزايد معدل الفقر، البطالة، أزمة السكن، نقص الخدمات الاجتماعية، وتفاقم معدلات الجريمة وتنوعها في الوسط الجزائري...إلخ.

هذه المشكلات الاجتماعية رغم السياسة التي انتهجتها الدولة من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن التحسن النسبي في شتى المجالات الاجتماعية التي عرفها السكان؛ غير أن الحكومة الجزائرية لا تزال في صراع مع تحقيق سياسة استراتيجية تحقق متطلبات الأغلبية الساحقة من السكان.

ثالثا: متطلبات التنمية في الجزائر في عصر العولمة

بعد أن لخصنا أهم التحولات التي تقع في العالم وأهميتها كمداخل اقتصادية واجتماعية والسياسية لبوادر التخطيط التنموي في الجزائر، بمعني أي تخطيط تنموي عليه أن يأخذ في الحسبان جملة التحولات التي تطرأ في الساحة العالمية ما دامت الجزائر عضوا في العديد من المؤسسات والمنظمات العالمية اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية.

فبعض التحليلات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتقييم المسار التنموي قبل سنة 2016، وتزامنا مع الأزمة المالية التي تعرفها الجزائر في أثناء السنة 2016 ودخول سنة 2017، والحوارات الساخنة التي تتوسط المجتمع الجزائري بمختلف أجهزته حول كيفية الخروج من هذه الأزمة أو بالأحرى النهوض من هذه الأزمة بكل ما تعنيه كلمة نهوض، فإننا نقترح مجموعة من البدائل التنموية التي من خلالها يمكن للجزائر أن تتجاوز الأزمات المالية المرتبطة بأسعار النفط، وكذا مواكبة والتعايش في سلم مع التحولات العالمية المعاصرة سالفة الذكر؛ ومن بينها مايلي:

1- الحفاظ على الأمن القومي والوحدة الوطنية:

إن الحفاظ على الأمن القومي والوحدة الوطنية له أهمية بالغة في الحفاظ على سلم التنمية إلى الأعلى، غير أن هذا الأخير يأخذ عدة اعتبارات خاصة في ظل التحديات العالمية الراهنة، حين ارتبط الأمن القومي بالقضايا الاستراتيجية الاقتصادية بشكل خاص، وتتلخص ركائز الأمن القومي في:

- إدراك التهديدات الخارجية والداخلية.
- رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة.
- تأمين القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية.

– قراءة النوايا المعادية للدول الاهداف.[24]

صرح مدير الاستعلامات الأمريكي جيمس كلابير إلى التأكيد خلال لجنة الاستماع أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 29 جانفي الماضي بأن "إفريقيا وخاصة الساحل الإفريقي أصبحت حاضنة للمجموعات المتطرفة التي أضحت تشن هجمات تصاعدت حدتها وأضحت مميتة أكثر؛ وجاء التصريح في أعقاب صدور التقرير السنوي الخامس حول الإرهاب في شمال إفريقيا والساحل لسنة 2013، والذي تضمن تأكيدا بأن "الهجمات الإرهابية في المنطقة عرفت زيادة بنسبة 60%، مع تسجيل 230 حادث وهو من أعلى المعدلات المسجلة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001"، وشدد التقرير على بروز ما يعرف بقوس عدم الاستقرار الذي يشمل إفريقيا والشرق الأوسط، والذي بات يهدد أمن العديد من البلدان من بينها الجزائر.[25]

ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية وأصبح الأمن القومي الجزائري مهددا من الخارج، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب متفاوتة، خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، في ظل تعقد الأمور وتداخلها بزيادة حدة انتشار السلاح والتطرف الديني، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والأخطر من ذلك هو تحالف الجريمة المنظمة مع الإرهاب (تهديدات صلبة) لتنويع مصادر تمويله.[26]

ومن بين النتائج التي خلصت اليها الدراسة عاسي عبد القادر حول تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر مايلي:

– الاستثمار في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الأمنية.

– التركيز على آليات العمل والتعاون الإقليمي وتفعيلها للتصدي للتدخل الأجنبي في دول الجوار.

– إعادة النظر في استراتيجية محاربة المخدرات، لأن الكميات المحجوزة خيالية وتدعونا لدق ناقوس الخطر.

– ترسيم الحدود مع دول الجوار عن طريق الاتفاقيات الثنائية، مع الاعتماد على الوسائل العسكرية المتطورة في حماية الحدود مثل التركيز على الطائرات وتكثيف الطلعات الجوية خاصة في البيئة الصحراوية الصعبة.

– وضع استراتيجية اقتصادية تعتمد على الاستثمار في دول الجوار خاصة في ليبيا ومن طرف الشركة الوطنية للمحروقات لمنافسة الشركات البترولية الغربية في المنطقة، لأن العلاقات الاقتصادية هي أساس التعاون الدولي في المجالات الأخرى.[27]

– العمل على فك كل جيوب الفتنة والتفرقة العرقية في كامل أنحاء الوطن بطريقة سلمية.

2– المنظومة التربوية وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي:

في هذا الصدد، وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة، يرى د.ناصر مراد : أنه ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يرتكز على المعرفة والإبداع الإنساني، فإن التنمية الاقتصادية ترتكز على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس مال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة؛ وأن الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتصاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي.[28]

ومن ثم فإن اصلاح المنظومة التعليمية ومنظومة التعليم العالي بشكل خاص، تستدعي الاهتمام بالنوعية التعليمية بما يتماشى ومتطلبات التنمية بكل جوانبها الخدماتية والانتاجية ...، فالاهتمام بالإبداع في مختلف المراحل التعليمية، والاستثمار فيه سوف يوفر الكثير من النتائج الإيجابية في التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائر، كما هو معمول به في الدول المتقدمة، فكثيرا ما نجد أدمغة مبدعين لا يلقون يد العون ولا تشجيع، أو لقلة المخابر والمؤسسات العلمية التي تستثمر في البحث العلمي والتقني ومن ثم الاستثمار في المبدعين، خاصة الابداع التقني أو العلمي الانتاجي، وإن حدث فغالبا ما يبقى الابداع العلمي الطلابي خاصة مجرد تراكم علمي في المكتبات أو يبقى مجرد من التطوير والخروج للإنتاج والتسويق.

ومن هنا فكما سبق وأشرنا إلى أفكار فوكوياما أن على الدول أن تتسابق وأن تستثمر في المطورون وإن حدث تردد في استغلال التطور التقني فأن المطورون الذين يجيدون عراقيل في بلدانهم سوف ينقلون أعمالهم إلى أجواء تنظيمية أخرى أكثر ملائمة لهم.

وإن حدث وأن هاجرت الأدمغة إلى الخارج فسوف يعود الناتج بالنفع على الدولة المستضيفة وتخسر بذلك الجزائر العائد التنموي لأولئك المبدعين، خاصة ونحن نعيش فترة الثورة العلمية والتكنولوجية والتقنية في مختلف مجلات الحياة وتتطور الدول وتزدهر وتفرض نفوذها الدولي من خلالها.

3- تنمية الاقتصادي الوطني خارج نطاق المحروقات:

صحيح أن الجزائر في تضمنت في برامجها التنموية الأخيرة خطط تنموية تهدف بالنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج نطالق المحروقات وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، غير أن هذه الخطط تنقصها الجدية في التنفيذ والتقييم، ومن ثم على الجزائر أن تركز على الجوانب الاقتصادية والتنموية التالية:

1- الاستثمار في الطاقات المتجددة:

– **الطاقة المتجددة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة والتنمية البشرية :** لقد تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين الى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عن استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجه الخصوص، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا للحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، إضافة الى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة.

كما تتضح العلاقة بين التنمية البشرية والطاقة من خلال الإرتباط القوي بين متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ومؤشر التنمية البشرية وخاصة في الدول النامية، كما يؤدي استهلاك الفرد من مصادر الطاقة التجارية دورا هاما في تحسن مؤشرات التنمية البشرية عن طريق تأثيرها في تحسين خدمات التعليم والصحة وبالتالي مستوى المعيشة.[29]

وشدد توفيق حسني، خبير ومستشار الانتقال الطاقوي والمدير العام السابق لمجموعة "نيل" المختصة في الطاقات المتجددة، على أن هذه الطاقات متجددة وأن الطاقة الشمسية تمثل عشر مرات احتياطات حقل بحجم حاسي الرمل سنويا، المقدرة بحوالي 4000 مليار متر مكعب، حيث يعادل الاحتياطي 40 ألف مليار متر مكعب، مع عدم حاجتنا للاستكشاف والبحث.

كما أن الطاقات النظيفة المستمدة من الشمس والرياح أقل تكلفة من الناحية الاقتصادية من خيار التوجه نحو استغلال الغاز الصخري الذي أكدت السلطات العمومية على خوض تجربته، رغم أنها أوضحت حسب التصريحات الرسمية لمسؤولين في قطاع الطاقة، بأنها لاتزال في مرحلة التجربة لتقييم المخزون الوطني من هذا المورد غير التقليدي.

فمثلا الغاز الصخري على المدى البعيد، أي لتلبية الاحتياجات الوطنية لـ50 سنة مقبلة، يكلف إنفاق 40 مليار دولار، بينما استخراج الطاقة في المجالات النووية يكلف أكثر من 50 مليار دولار، أما بالنسبة لاستخراج الطاقة من الموارد المتجددة فلا يكلف إلا حوالي 10 ملايير دولار، من منطلق أن إنتاج 1 كيلو واط يكلف حوالي 0.5 دولار أي ما يعادل 12 دينارا.

وأضاف "توفيق حسني" أن السلطات العمومية مطالبة بأخذ جانب المردودية الاقتصادية بعين الاعتبار عند وضع الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق الأمن الطاقوي الوطني، بالاستعانة بخبرة المختصين والأشخاص المطلعين عن قرب على خفايا وتفاصيل القطاع الطاقوي، على اعتبار أنه من حق الحكومة التفكير في جميع الحلول المتاحة تكنولوجيا، شريطة أن توضع على قدم المساواة وأن تكون المردودية الاقتصادية الفاصل بينها.[30]

وكشف مدير مركز تنمية الطاقات المتجددة، "نور الدين ياسع"، عن توصل المركز إلى إنتاج أكثر من 400 ميغاواط من الطاقات المتجددة في غضون 2016، مضيفا أن الجزائر ستصل قريبا إلى 20 محطة لتوليد هذه الطاقة بعد استلام 6 محطات جديدة.[31]

2- العمل على انعاش قطاع السياحة:

بعد تبني الجزائر سنة 1995 لميثاق السياحة المستدامة، أصدرت قوانين تعنى بالقطاع السياحي، معالجة مسألة ترقية البيئة السياحية وتنميتها والمحافظة عليها؛ وقد نص القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة في المادة (03) منه على أنواع السياحة في الجزائر كما يلي: (السياحة الثقافية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الصحراوية).[32]

كما يقضي هذا القانون بمطابقة تهيئة المناطق السياحية مع قانون التهيئة الإقليمية الشاملة والحفاظ على البيئة والساحل، ويركز كذلك على ضرورة الحفاظ على البيئة وتحسين المحيط المعيشي، وترقية المؤهلات الطبيعية والثقافية والتاريخية، و قد قسم قانون 01/03 أهدافه إلى أهداف نوعية وأخرى كمية منها:

-تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية.

- تحسين أداء القطاع السياحي من خلال الشراكة في التسيير.

-تحسين نوعية الخدمات السياحية، والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

-إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية.

-المحافظة على البيئة والفضاءات الهشة لتوسيع السياحة البيئية.

-التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة، بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية المستدامة.

- تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج.[33]

مما يبدو من النصوص القانونية أن التشريع السياسي في الجزائر يسير في الريق الصحيح، لكن نظرا للواقع فالسياحة تعاني جدا مقارنة مع دول الجوار أقل ما يمكن أن تقارن، ويرجع التذبذب والسياحي في الجزائر إلى مسؤولية أطراف عدة، من بينهم ضعف الوعي المجتمعي بأهمية السياحة في تحقيق التنمية المحلية والاقتصادية العامة، للبلاد ومن ثم في تحسين الدخل

وأكد المدير العام للديوان الوطني للسياحة، أن المشكل الذي يعرفه قطاع السياحة في الجزائر يعود إلى تفوق العرض على الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مشيرا أن الجزائر أطلقت 700 مشروع لإنجاز هياكل استقبال وفنادق بطاقة استقبال تقدر بـ 83 ألف سرير حسب المعايير المعمول بها عالميا، يتم استلامها قبل نهاية 2014، تضاف إلى 95 ألف سرير الموجود حاليا، مضيفا أن نسبة 10 بالمائة فقط من هذه الأخيرة تستجيب للمعايير الدولية.[34]

وزير السياحة محمد بن مرادي في حوار لـ "الشروق في أوت 2013: أن أغلب الفنادق الحضرية أقل من 2 نجوم، هي فنادق قديمة، لديها تحفظات فيما يتعلق بمعايير البناء والسلامة ووضعية التجهيزات الكهربائية وشبكة الغاز وغيرها، ونحن في الغالب نحبذ توجيه أصحابها تجديدها وعصرنتها في إطار إعادة التأهيل عروض غلقها، خاصة في ظل النقص المسجل في طاقات الإيواء..هناك فنادق عمر خدماتهم 50 سنة وبالتالي لا تتماشى مع الاحتياطات الأمنية والخدماتية ولا يمكن تصنيفها وعددها 300 مرفق وفندق لا يستبعد سحب الرخصة منها في حالة عدم التكيف.[35]

وأبرز الوزير السياحة عمار غول 15- سبتمبر 2015، أن قطاع السياحة سيصبح من أهم القطاعات الاقتصادية"، الذي يحظى بالأولوية في برنامج الحكومة، إلى جانب الفلاحة والصناعة والخدمات، من خلال المخطط الوطني لتهيئة السياحية (آفاق2030)، الذي يمثل الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر.

وفي نفس السياق ذكر الوزير، بأن الجزائر تولي "اهتماما كبيرا للاستثمار الخاص، إلى جانب القطاع العمومي والشراكة مع الاستثمار الخارجي، من خلال التحفيزات الضريبية الهامة والعقار السياحي المهيء لاستقبال المشاريع الاستثمارية السياحية".[36]

3- دعم الاستثمار الفلاحي:

ويكون ذلك في مختلف الأليات والبرامج بما في ذلك ادماجه ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

خاضت الجزائر تجربة دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة منذ بداية الألفية الثالثة، فهي تجربة جديدة نوعا ما نالت اهتمام الكثير من الشباب، بمستويات تعليمية مختلفة، فعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية سليمة إلى حد كبير ونجحت في دول عدة متقدمة ودول في طريق النمو، لكن لحد لآن لم تظهر النتائج الاقتصادية التي تعود بالفائدة والربح للاقتصاد الجزائري، رغم مضي عشرات السنوات من مبادرة آلاف الشباب المستفيدين، خاصة أن أكثر من 50% من المستفيدين لم يسددوا ديونهم حتى الآن؛ مما جعل الجزائر تتبنى استراتيجية جديدة بعد دراسة بعض المشاكل الواردة في الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها:

- إلغاء الفوائد البنكية.
- تسهيل التمويل للمستفيدين.
- التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الفلاحي.
- متابعة ومراقبة عملية تسديد الديون بشكل جدي ومنتظم.[37]

فالتصحيح الأخير الذي ادخل على برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طريقه الصحيح لكن يبقى الأهم أن يكون هناك وعي ثقافي وأخلاقي واقتصادي لطبيعة الاستفادة من هذه المشاريع وكيفية انجاحها.

5- تنمية روح المواطنة وعلاقتها بكل مقومات التنمية وتحديا للتحولات العالمية المعاصرة:

المواطنة هي شعور مشترك بالانتماء إلى نفس البلد، ويولد هذا الشعور ويعزز الوحدة الجماعية على أساس القيم المشتركة، كما يؤدى ذلك إلى الشعور بالحب والفخر لبلاده، واستعداده لتكريس نفسه أو القتال من أجل الدفاع عن مصالح وطنه.[38] وهناك مفهوم آخر أكثر أهمية في صدد الموضوع هو:

المواطنة الاقتصادية: وهي العمل على تعبئة الدولة والحكومات المحلية والشركات لتطوير أو تعزيز القدرة التنافسية في السياق الحالي للعولمة وعلاقات أكثر صرامة في القدرة التنافسية، كما أن المواطنة الاقتصادية تتكون من تحديد مجالات استراتيجية الدفاعية لحماية الاقتصاد الوطني من أي هجوم آخر، كما تدل على القدرة على تنفيذ مناورات في مرافق وقطاعات محددة بطريقة استراتيجية.[39]

من خلال هذين التعريفين للمواطنة والمواطنة الاقتصادية تظهر أهمية هذا البعد القيمي الاجتماعي المشترك، وما لها علاقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن القومي في ظل المخاطر والتحديات العالمية المختلفة، فهي تحافظ على البنية الاجتماعية والثقافية والدينية، وبتوفر قيم المواطنة بين العامة سوف يؤدون واجبهم تجاه بيئتهم الاجتماعية والعملية وحتى الايكولوجية، ومن ثم فالمواطنة هي المنقذ الأساسي لتبني أي سياسة اصلاح تنموي وطني خاصة في ظل التحديات الراهنة.

وحتى نعزز قيمة المواطنة بين أفراد المجتمع لابد من تبني استراتيجية جادة تنطلق من سن مبكر، وتستمر وتنمو مع الشخص في مختلف مراحل حياته التعليمية والعملية...حتى نتمكن من بناء دولة على قاعدة أساسية صلبة، فهي التي توفر لنا كل مجالات التنمية التي بتطلبها الوقت الحديث.

خاتمة:

أصبح على دول العالم أن تأخذ بعين الاعتبار كل التحولات العالمية الحادثة في عصرنا الحديث بما في ذلك الأمور الايجابية منها والسلبية، إنها التحولات التي ترسم مستقبل المجتمعات ويمكن أن توجه مصير التنمية للكثير منها أيضا.

فالجهود التي تبذلها الدول المتقدمة لتحقيق الرفاهية والعيش بكرامة لمستقبل أجيالها وفق استراتيجيات مدروسة بدقة هي أيضا مطلبا اجتماعي واقتصادي لدول العالم النامي بدون منازع، خاصة أن أقاليم عدة من الدول النامية تعاني اضطرابات مختلفة الجوانب جراء هذه التحولات العالمية الحاصلة، فضلا عن التحدي الذي فرضته بعض الدول التي هي في طريق النمو حتى تتمكن من التعايش مع هذه التحولات.

فالجزائر منذ تبنيها النظام السياسي الديمقراطي، واختيار السوق الحر كنظام الاقتصادي، أصبح من الضروري أن تتعايش وفق التغيرات العالمية التي تطرأ على مختلف الجوانب الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، والبيئية...إلخ؛ هذه التحولات التي ربما كانت سببا في تعثر المسار التنموي للجزائر فترة بعد الأخرى خاصة في ظل الأزمة المالية الأخيرة 2014، لكنها كانت سببا أيضا في تصحيح الكثير من المسارات التنموية الخاطئة التي خلفت اقتصاد هش اعتمد بشكل كبير على مداخيل المحروقات، فعلى الحكومة الجزائرية أن تبنى استراتيجيات تنموية جادة تواكب التحولات العالمية المعاصرة، البعيدة عن الاقتصاد الريعي لمختلف النشطات المتعلقة بمسارها التنموي.

حيث توفرت بدائل تنموية جادة في المخططات الأخيرة إلى الاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية بما فيها التعليم العالي والبحث العلمي، الاستثمار في الطاقات المتجددة، تنمية وتشجيع الاستثمار الفلاحي، وتشجيع المبادرات الفردية المتعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويبقى الرهان الكبير هو تنمية روح المواطنة بين أفراد المجتمع فمن خلالها يمكن أن توفر الجو الملائم للتحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها المخططات، خاصة إذا توفرت الصرامة والجدية في تنفيذ تلك البرامج وتقييم الجيد والفعال للعملية التنموية بصورة مستمرة.

***قائمة المراجع:**

1: السيد الحسيني، **التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث**، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الثالث، سنة 1413هـ، 1992م، ص 149.

[2] : فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1993، ص 54-57.

[3]: السيد الحسينيمرجع سبق ذكره، ص 149.

[4] : فرانسيس فوكوياما، **مستقبلنا بعد البشري، عواقب الثورة التقنية الحيوية**، ترجمة، ايهاب عبد الرحيم محمد، مركز الامارات للدرايات والبحوث الاستراتيجية، أبو ضبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2006، ص97.

[5] : فرانسيس فوكوياما، مستقبلنا بعد البشري، مرجع سبق ذكره، ص ص 231-232.

[6] : السيد الحسيني مرجع سبق ذكره، ص 152-153.

[7] : اريك هوبزباوم، **العولمة والديمقراطية والارهاب**، ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر،2009، ص 25-26.

[8]: تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم، محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإدارة وإشراف عهد سبول، 2014، ص 49.

[9] : جاسم محمد، باحث في قضايا الارهاب والاستخبارات، مفهوم الأمن القومي في النظام السياسي الحديث، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، http://www.beirutme.com/?p=3106

[10] : جاسم محمد، مرجع يبق ذكره.

[11] : قانة زكي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2011، ص 169.

[12]: تقرير التنمية البشرية 2014، ص 46.

[13]: كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي، **المخاطر العالمية في تزايد، لكن مسار التعافي لايزال ممتدا،** نص خطاب في ندوة جاكسون هول، مدينة جاكسون هول، 27 أغستطس، 2011، موقع صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm أكتوبر 2016

[14] : تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سبق ذكره ص 49.

[15] :https://ar.wikipedia.org/wiki

[16] : أنطوني غدنر، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، توزيع مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، الطبعة الرابعة،2005 ، ص 634.

[17] :http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31- 58472382014.html

[18] : نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962– 1998**، دار الكتاب العربي، ص 215.

[19] : مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل– التجربة الجزائرية**– دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص ص 130–142.

[20] : نور الدين زمام، مرجع سبق ذكره، ص 215–216.

[21] : نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000–2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، العدد 12، ديسمبر2012، www.univ–chlef.dz/ratsh/ أكتوبر 2015.

[22]: برنامج التنمية الخماسي2010– 2014 : http://algerianembassy–saudi.com/PDF/quint.pdf 30–

[23] : مسعي محمد، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012.

[24]: جاسم محمد، مرجع سبق ذكره.

[25] : حفيظ صواليلي، **عدم الاستقرار يهدد الأمن القومي الجزائري**، جريدة الخبر، 27 ماي 2014، http://www.elkhabar.com/press/article/44123/

[26] : عاسي عبد القادر، **تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر**، اشراف عبد العالي عبد القادر، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بالعباس، ماي 2014، http://rdoc.univ–

[27] : المرجع نفسه.

[28] : محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 155–156.

[29]: فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012، ص 151.

[30] : الطاقة الشمسية في الجزائر عملاق نائم، المخزون الشمسي يمثل ثماني مرات احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر الندوة صحفية تحت تنشيط، : حفيظ صواليلي/ سمية يوسفي/ سعيد بشار / 15:00-4 فبراير 2015، http://www.elkhabar.com/press/article/5379/

[31] : الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، جريدة الشروق، بتاريخ 24/02/2016 http://www.echoroukonline.com/ara/articles/274339.html

[32]: علي عباس عبد الجليل، **البعد السياحي في برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، ديسمبر 2015، *http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=455:-tour* *أكتوبر 2016*.

[33]: علي عباس عبد الجليل، مرجع سبق ذكره.

[34] : 10 بالمائة فقط من الهياكل السياحية الجزائرية تستجيب للمعايير الدولية، جريدة الشروق 20/06/2012، http://www.echoroukonline.com/ara/?news=132962

[35] : وزير السياحة محمد بن مرادي في حوار لـ "الشروق" التسيّب والبيروقراطية وراء تدهور السياحة في الجزائر 12/08/2013، http://www.echoroukonline.com/ara/?news=132962

[36] : غول: قطاع السياحة في الجزائر أصبح يحظى بالأولوية، موقع الإلكتروني للشروق، في: 15/09/2015، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/255153.html

[37] : مقابلة مع الأمين العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، السيد عبد الحميد زواوي، يوم 19 أكتوبر 2015، على الساعة 15.00 القناة الثالثة، حصة آخر الأخبار.

[38] :Définition de patriotisme, http://www.toupie.org/Dictionnaire/Patriotisme.htm novembre 2016.

[39] :http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/patriotisme/58708 27 نوفمبر2016